

بنود "صفقة القرن".. نقل الوصاية على الأقصى للسعودية.. ماذا ردت الأردن؟



19 ديسمبر 2019 - 18:32

نشرت قناة (الميادين) اللبنانية، بنوداً مسببة من خطة السلام، التي طرحتها الإدارة الأمريكية، لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي عرفت أعلامياً باسم (صفقة القرن).

ونص جزء من هذه البنود، على أن يبقى وادي الأردن في أيدي إسرائيل، كما هو اليوم، بينما سيتحول الطريق 90 إلى طريق بأربعة مسارات، وستشرف إسرائيل على شق الطريق، بينما يكون مسلكين من الطريق للفلسطينيين، ويربط فلسطين مع الأردن ويكون تحت إشراف الفلسطينيين.

كما نص أحد البنود، على أن يتم نقل الوصاية على المسجد الأقصى والمقدسات من المملكة الأردنية الهاشمية إلى المملكة العربية السعودية.

وتعقيباً على ذلك، أكد خليل عطية، النائب في مجلس النواب الأردني، أن الأردنيين يفتقدون بما قاله الملك عبد الله الثاني، فيما يخص "صفقة القرن" وتحدياتها، وهو الرفض الكامل للصفقة، سواء فيما يتعلق بالقدس أو بغور الأردن.

وقال: "كان هناك تصريح واضح من الملك عبد الله الثاني، بضم غور الأردني، وهو الإدانة الواضحة، فالأردن يرفض (صفقة القرن)، ولا يمكن القبول بها تحت أي ظرف من الظروف، فالقدس وفلسطين لنا، ولن نرضى بأي صفقة، أو أي إملاءات خارجية، وهذا ما بينته تصريحات الملك عبد الله، والنيابية والشعبية".

وأضاف عطية: "ما حدث في ورشة المنامة، والضغطات التي فرضت على الأردن، هذا دلالة واضحة، أن الأردن لن يقبل بصفقة القرن، بأي ظرف من الظروف".

وبحسب بنود الصفقة، فإنه سيتم نقل الوصاية على الأقصى من الأردن إلى السعودية، وتعقيباً على ذلك، أكد البرلمان الأردني، أن هذا الأمر مضحك، فالسعودية تربطها علاقات دينية وتاريخية مع الأردن، ولكن الوصاية الأردنية على الأقصى أبدية، وذلك بناء على اتفاقية بين فلسطين والأردن.

وأشار عطية، إلى أن اتفاقية وادي عربة، أقرت بالوصاية الأردنية الأبدية على المسجد الأقصى والمقدسات، معتبراً في الوقت ذاته، أن ما تحدثت به بنود الصيغة المسرية، تهدف إلى زرع الفتنة بين الأمة العربية، وأنها لن تمر.

من جانبه، أكد حمادة فراغنة، المحلل السياسي الأردني، أن ما يحدث في فلسطين، هو الخطوة الثالثة للاحتلال بعد القدس والجولان، هو الانقضاض لضم مستعمرات الضفة الفلسطينية، بالإضافة إلى الغور الفلسطيني.

وقال فراغنة: "الأردن متضرر من هذه السياسة الاستعمارية الإسرائيلية، بسبب أن الضفة الفلسطينية والقدس، عندما احتلتا كانتا جزءاً من المملكة الأردنية، والأردن تخلى عن مسؤولياته القانونية والسياسية عن الضفة الفلسطينية لمصلحة منظمة التحرير، وليس لمصلحة المستعمرات، وبالتالي فإن الأردن تتحمل المسؤولية الأدبية والأخلاقية والوطنية والقومية، في استعادة الضفة الفلسطينية؛ لصالح قيادة منظمة التحرير".

وأضاف: "المستعمرة الإسرائيلية تعمل على جعل الأرض الفلسطينية طاردة لأهلها وشعبها، لذلك سيتجه الفلسطينيون إلى الأردن، وبالتالي ستزداد المشاكل والمتاعب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية على الأردن، وسيعمل الاحتلال مرة أخرى على رمي القضية الفلسطينية إلى الحضيض الأردني، كما نجح بعد عام 48 في رمي القضية الفلسطينية إلى الحضيض اللبناني والسوري والأردني، واستطاع الرئيس الراحل ياسر عرفات، إعادة الموضوع الفلسطيني من المنفى إلى الوطن، فأصبحت القضية الفلسطينية في أرض فلسطين، وفي الحضيض الإسرائيلي".

وأشار فراغنة إلى أن الأردن، يعمل على حماية أمنه، عبر اتجاهين، الأول: دعم صمود الشعب الفلسطيني على الأرض، والثاني: دعم نضاله لاستعادة حقوقه.

وفي السياق، أوضح المحلل السياسي الأردني، أن نقل الوصاية على المسجد الأقصى والمقدسات من الأردن إلى السعودية، هي محاولات تضليلية؛ لتلميع الدور الأردني بهذا الاتجاه، من أجل أن يكون عملياً، هو العامل الإسرائيلي، هو المسيطر على الأرض، وبالتالي لا أحد يستطيع أو يملك إعطاء حق في الأرض الفلسطينية سوى الشعب الفلسطيني.

وأوضح، أن الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى والمقدسات، جاءت عبر عاملين، الأول: أنه في عام 1924 قيادات الشعب الفلسطيني، توجهت إلى الشريف حسين بن علي، وأعطته الوصاية، في رفض للمشروع الإسرائيلي ووعده بلفور، وقد جددت مرة أخرى في عام 2013 من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نحو الملك عبد الله.

وقال: "الذي يحمي القدس ليس الأردن، ولا المسلمين، ولا أحد في الكرة الأرضية، سوى الشجعان والبواسل في القدس، ومعهم فلسطينيون عام 1948، لأن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، غير قادرة على الوصول إلى القدس، بسبب الاحتلال الإسرائيلي".